المحاضرة الثالثة: النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989

شهدت الجزائر قبل اقرار دستور سنة 1989 ما يسمى بأحداث أكتوبر 1988 و التي مثلت انتفاضة قطاعات عديدة من المجتمع الجزائري المطالب بالحرية و الرفاهية الاجتماعية و الاقتصادية. و قد أدت هذه الأحداث إلى إقرار النخب السياسية الحاكمة بضرورة الإصلاح و التغيير و التي باشرتها من خلال الاستفتاء على تعديل الدستور و طرح دستور 1989. هذا الدستور الذي يعتبر تغييرا جذريا في مسار النظام السياسي الجزائري مقارنة بالدساتير السابقة، فقد اعتمد لأول مرة مبدأ الفصل بين السلطات و التعددية الحزبية و مسؤولية الحكومة إمام المجلس الشعبي الوطني. إضافة لذلك اقر الدستور الجديد التراجع عن النهج الاشتراكي وفتح المجال أمام الحرية الاقتصادية في إطار النظام الرأسمالي.

مثل دستور 1989 أول دستور تعددي جزائري، حيث نصت المادة 40 منه على أن"**حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به"**. و بذلك فتحت المجال أمام التعددية الحزبية و مزيد من الحريات السياسية. و يقسم الدستور الجديد السلطة السياسية إلى ثلاث:

- **السلطة التنفيذية:** يتولاها رئيس الجمهورية المنتخب لمدة 5 سنوات بواسطة الاقتراع العام السري و المباشر، إضافة إلى رئيس الحكومة المسؤول أمام المجلس الشعبي الوطني (السلطة التشريعية)، و أمام رئيس الدولة في نفس الوقت.

يتمتع رئيس الجمهورية على رأس السلطة التنفيذية بصلاحيات واسعة تجعل منه محور النظام السياسي ككل، فهو من يوجه السياسة الخارجية و الدفاع و السلطة التنظيمية، يعين رئيس الحكومة و ينهي مهامه، و له أن يحل المجلس الشعبي الوطني مما يجعل منه الشخصية السياسية الأولى في النظام.

- **السلطة التشريعية:** و يتولاها مجلس واحد يسمى المجلس الشعبي الوطني و ذلك بموجب المادة 92 التي تنص على:"يمارس السلطة التشريعية مجلس واحد يسمى المجلس الشعبي الوطني و له السيدة في إعداد القانون و التصويت عليه".

ينتخب نواب المجلس الشعبي الوطني عن طريق الانتخاب الشعبي المباشر لمدة خمس سنوات، و ذلك ضمن دوائر انتخابية معينة، و يشترط فيمن له الحق في الترشح لعضوية المجلس أن يحقق شرطين أساسيين:

- أن يبلغ سن 30 سنة على الأقل.
- أن يتمتع بالجنسية الجزائرية.

- **السلطة القضائية:** التي اقر الدستور استقلالها و خولها مهمة حماية الحريات وضمان المحافظة على الحقوق الأساسية للجميع ولكل واحد، و ذلك بموجب المادة 130.

و رغم كل هذه الطموحات و الوعود إلا أن الجزائر ما لبثت أن تعرضت لأزمة أخرى كادت أن تهدد كيان الدولة داخليا و خارجيا، ترتبت عن توقيف المسار الانتخابي سنة 1992، و تقديم رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد استقالته و اتخاذ القرار بحل المجلس الشعبي الوطني، مما خلق فراغا دستوريا بشغور منصب رئيس الجمهورية عولج بإنشاء المجلس الأعلى للدولة من اجل تولي سلطات منصب رئيس الجمهورية حيث اختير كل من محمد بوضياف ثم علي كافي ثم اليمين زروال لرئاسته على التوالي.